

حملة في المملكة للإفراج عن الصحفيين المعتقلين في سجون آل سعود



التغيير

شارك آلاف المغردين في المملكة على حملة تطالب بحرية الصحفيين المعتقلين في سجون نظام آل سعود بشكل تعسفي.

وجرى إطلاق الحملة بوسم #الصحافة_ليست_جريمة لمطالبة سلطات آل سعود بالإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المعتقلين تعسفياً على خلفية تعبيرهم عن الرأي، وكشف الانتهاكات التي يتعرضون لها في السجن.

وسبق أن صنفت منظمة مراسلون بلا حدود الدولية المملكة في المرتبة 172 من أصل 180 على مؤشر حرية الصحافة العالمي في عام 2019.

ووصفت المنظمة الدولية المملكة بأنها بلد "القمع الشديد" ضد الصحفيين، وقالت إنه لا وجود لوسائل

وأبرزت المنظمة خضوع الصحفيون في المملكة إلى مراقبة مشددة حتى لو كانوا في الخارج، وهذا ما تأكّد مع اغتيال جمال خاشقجي في إسطنبول (تركيا) في تشرين أو/أكتوبر 2018.

وأشارت المنظمة إلى أنه رغم أن ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان انتهج خطاب انفتاح عند توليه السلطة في جوان/يونيو 2017، فإن القمع قد تعزز.

فمنذ ذلك التاريخ تضاعف عدد الصحفيين والمواطنين خلف القضبان ثلاث مرات، وكان اعتقال أغلبهم تعسفيًا، وكان تعذيبًا آليًا بالنسبة لكل مساجين الرأي.

وتقضي المجلة الجزائية وكذلك قوانين مناهضة الإرهاب والجرائم الإلكترونية في المملكة بسجن الصحفيين أو إيقافهم عن العمل كلما صدر عنهم نقد أو ما يشكل تدخلًا في الشأن السياسي (التجديف أو المس بالدين أو تهديد الوحدة الوطنية أو المس بصورة الملك والدولة) ومع كل هذا فإن الرقابة الذاتية هي القاعدة حتى على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقبل أيام وضعت لجنة دولية المملكة على رأس قائمة الدول المنتهكة لحقوق الصحفيين بفعل سياسات نظام آل سعود القمعية.

وأصدرت "لجنة حماية الصحفيين" Journalists Protect to Committee، قائمتها السنوية حول الصحفيين السجناء، واحتلت فيها المملكة المرتبة الثالثة.

وقالت اللجنة إن الصين وتركيا تصدران الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحفيين، وتتبعهما المملكة ومصر، ثم إريتريا وفيتنام وإيران.

وأبرزت اللجنة أن "وجود أنظمة الحكم الاستبدادية والاضطرابات والاحتجاجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدّت إلى زيادة عدد الصحفيين السجناء في المنطقة، خصوصًا في مملكة آل سعود التي قفز عدد الصحفيين المحتجزين فيها إلى 26 صحافيًا عام 2019، وباتت تحتل مع مصر المرتبة الثالثة بين البلدان التي تسجن أكبر عدد من الصحفيين".

وأفادت "لجنة حماية الصحفيين" بأن عدد الصحفيين المسجونين بسبب عملهم في العالم بلغ 250 صحافياً على الأقل للسنة الرابعة على التوالي، وتصدرت الصين وتركيا قائمة الدول التي تسجن أكبر عدد منهم.

وأشارت اللجنة إلى أن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، شدّد "القبضة الحديدية التي تفرضها الدولة على الصحافة في البلاد" حيث يقبع 48 صحافياً خلف القضبان.

أما تركيا، و"بعدها قوّضت عملياً كل التغطية الصحافية المستقلة والنقد عبر إغلاق أكثر من مائة وسيلة إعلامية وتوجيه اتهامات متعلقة بالإرهاب ضد العديد من موظفيها"، فتسجن 47 صحافياً في عام 2019.

ويواجه عشرات الصحفيين الآخرين محاكمات أو صدرت بحقهم أحكام بالسجن ولم يدخلوا السجن بعد، في انتظار البت في دعاوى الاستئناف.

وبينت أن "السياسة ظلّت الموضوع الأكثر أرجحية أن يؤدي إلى سجن الصحفيين، يتبعها موضوعاً حقوق الإنسان ثم الفساد. وفيما يواجه معظم الصحفيين السجناء في العالم اتهامات بمناهضة الدولة، ارتفع عدد الصحفيين المتهمين بنشر (أخبار كاذبة) إلى 30 صحافياً".

وقال المدير التنفيذي في "لجنة حماية الصحفيين"، جويل سايمون، إن "سجن صحافي واحد هو ظلم فادح ويترك تبعات واسعة على الأسر والأصدقاء والزملاء. أما سجن مئات الصحفيين، سنة تلو الأخرى، فهو تهديد لنظام المعلومات العالمي الذي نعتمد عليه جميعاً. وتستخدم الحكومات القمعية هذه الأساليب القاسية لحرمان مجتمعاتها والعالم بأكمله من المعلومات الأساسية".

تجدد الإشارة إلى أن تقرير اللجنة لا يشمل الصحفيين الذين احتجزوا وأفرج عنهم على امتداد العام.

ويحكم نظام آل سعود بقضبة من حديد فيبطش ويقمع الصحفيين فارضاً نظاماً في المملكة يقوم على تقييد الحريات العامة وفي مقدمة ذلك حرية الصحافة وهو ما يعبر عنه موقع المملكة في قائمة حرية الصحافة عالمياً.

صحفيون في السجون

يوجد حالياً ما لا يقل عن 30 صحفياً وصحفيًا مواطنًا قيد الاحتجاز التعسفي في سجون آل سعود وهم المعروفون رسمياً لدى المنظمات الدولية فيما يقول نشطاء إن العدد الحقيقي للصحفيين والمدونين المعتقلين سرا هو بالمئات.

وتعد المملكة أحد أكبر سجون الصحفيين في العالم.

ومع انطلاق المؤتمر العالمي لحرية الإعلام في لندن (11-10 يوليو/تموز 2019) قبل أيام، كشفت مراسلون بلا حدود أنها باشرت مهمة غير مسبوقه إلى مملكة آل سعود في أبريل/نيسان للدعوة إلى إطلاق سراح الصحفيين الثلاثين المحتجزين في سجون البلاد، معتبرة أن هذه الخطوة هي السبيل الوحيد لإفساح المجال أمام الرياض لرئاسة مجموعة العشرين في أعقاب اغتيال جمال خاشقجي.

في ضوء أزمة حرية الصحافة الناجمة عن الاغتيال المروع للكاتب والصحفي خاشقجي سافرت مراسلون بلا حدود إلى الرياض في أبريل/نيسان للتباحث مباشرة مع المسؤولين الحكوميين السعوديين حول ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة في مجال حرية الصحافة.

وقد ظلت هذه الزيارة سرية حيث تمت فيها مناقشة إمكانية إصدار عفو في حق المحتجزين بمناسبة شهر رمضان - وهو الإجراء الذي لم تتخذه حكومة آل سعود.

وبينما تجد المملكة نفسها في دائرة الضوء أكثر فأكثر حيث باتت أعين العالم شاخصة عليها بعد نشر تقرير أممي يدين الرياض في قضية مقتل خاشقجي، ناهيك عن تولي آل سعود رئاسة مجموعة العشرين، فقد حان الوقت لكي تتخذ المملكة الإجراءات اللازمة في هذا الصدد بحسب ما تطالب المنظمات الحقوقية الدولية.

وكان الهدف الرئيسي لمهمة منظمة مراسلون بلا حدود في المملكة هو التطرق إلى الاعتقال التعسفي المستمر في حق 30 صحفياً وصحفيًا مواطنًا وضمناً إطلاق سراحهم.

وقد ترأس الوفد الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود، كريستوف ديلوار، حيث رافقه كل من مديرة مكتب مراسلون بلا حدود في المملكة المتحدة، ربيكا فينسن، ومدير مكتب ألمانيا، كريستيان ميهر، والرئيس السابق لمراسلون بلا حدود في السويد، جوناثان لوندكفيست.

ومن 21 إلى 23 أبريل/نيسان، التقت بعثة مراسلون بلا حدود مع مسؤولين سعوديين، من بينهم وزير الخارجية عادل الجبير، ووزير الإعلام تركي الشبانة، ووزير العدل وليد بن محمد الصمعاني، والمدعي العام سعود المعجب، إلى جانب رئيس هيئة حقوق الإنسان بندر العيبان.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لمنظمة مراسلون بلا حدود كريستوف ديوار، "إن مقتل جمال خاشقجي تسبب في أضرار بالغة لسمعة آل سعود على الصعيد الدولي، حيث شكل نقطة مظلمة في سجل بلد يحتل واحدة من أسوأ المراتب على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة".

وأكد ديوار في الوقت ذاته على "الحاجة الملحة إلى إشارة قوية من حكومة آل سعود تنم عن إرادة سياسية حقيقية حتى يبدأ جبر هذا الضرر، إذ نعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إجراءات جديّة مثل إطلاق سراح جميع الصحفيين المحتجزين في البلاد".

وختم ديوار: "بالإضافة إلى جهودنا الحالية عبر عمليات المناصرة وإطلاق الحملات مع الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وجميع المنتديات الدولية في سبيل حماية الصحفيين، نحن مقتنعون بأن التواصل مباشرة مع حكومة آل سعود كان بمثابة خطوة ضرورية. لقد نجحنا في فتح قناة للتواصل وسوف نواصل الضغط والتأكيد على ضرورة إطلاق سراح الصحفيين الثلاثين المحتجزين، باعتبار ذلك السبيل الوحيد للمضي قدماً بعد اغتيال خاشقجي".

وتؤكد منظمة مراسلون بلا حدود أن عودة المملكة إلى الواجهة على الساحة الدولية، بعد تسعة أشهر من اغتيال خاشقجي، لا يمكن أن تتم إلا بإطلاق سراح الصحفيين المحتجزين في البلاد.

وتبرز المنظمة أن "المملكة في نظرنا لا يمكن أن تتمتع بشرعية كاملة لتولي هذا الدور في ظل بقاء عشرات الصحفيين رهن الاعتقال، وذلك بعد تسعة أشهر من جريمة الاغتيال المروعة التي راح ضحيتها الصحفي جمال خاشقجي على أيدي عملاء سعوديين".

وتقول "لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم للمملكة ما تنطوي عليه رئاسة مجموعة العشرين من امتيازات سياسية دون أن يبادر آل سعود إلى اتخاذ خطوات قوية بعد مأساة إسطنبول".